و اقع البحث العلمي في العلوم الاجتماعية أمام المسؤولية الاجتماعية

The reality of scientific research in social sciences Before social responsibility

د. بشيري زين العابدين
جامعة زيان عاشور بالجلفة
zinounour@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020-08-12	تاريخ القبول: 2020-09-01	تاريخ النشر: 2020-12-10

ملخص الدراسة

لا زال البحث العلمي الاجتماعي في جامعاتنا قيد الدراسة والتمحيص، حول فاعليته في ما وُجد لأجله. وهو ما جعل منه موضوعا متجددا في كل مرحلة تُستدعى فيها الجامعة من خلال نخبها، في مشاريع التنمية والاصلاح و تطوير البلاد. فالضغوط لا زالت تُمارس عليها عن غير قصد من أفراد المجتمع، لتبعدها عن مسؤولياتها المجتمعية، وتحصُرها في زوايا ضيقة، تترنح بين التحصيل في التدريس، والبحث عن مختلف الشهادات التي يُنظر لها كأبواب للتوظيف، والرفع من مستوى المعيشة لدى الأفراد. الأمر الذي يجدّدُ العوامل التي تعيق البحث العلمي عن التقدم، وتجعله حبيس الرفوف، وبعيد عن الواقع، وحلّ المشكلات الاجتماعية الحاصلة فيه. ذلك الذي أردنا علاجه في هذه الأوراق البحثية التي تأتي مُكمّلة لغيرها ممّا يُعيد البحث العلمي كلّ مرّة تحت المجهر. ونُقدّم التوصيات التي تعمل على تذليل الصعاب التي تحول دون تحقيقه لأهدافه.

الكلمات المفتاحية: البحث الاجتماعي، العوائق ، المسؤولية المجتمعية،

Abstract:

Social scientific research in our universities is still under study and scrutiny, about it's effectiveness in what it found for it. This made it a renewed subject at every stage where the university is called upon through its selection, in the development, reform and country development projects. Pressures are still being applied to them unintentionally by members of society, to distance themselves from their societal responsibilities, to narrow corners, between teaching attainment, the search for different degrees seen as job-hunting, and the rise of the standard of living of individuals. This renews the factors that hinder the scientific search for progress, making it a prisoner of shelves, a far from reality, and solving the social problems in it. That is what we wanted to treat in these papers that complement others, which repeats scientific research every time in the microscope. We make recommendations that overcome the difficulties that prevent it from achieving its objectives.

مقدمة

يتنوّعُ تشخيص الدراسات لواقع البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في الجزائر من موقعها ضمن البحوث العربية والعالمية، وتُقدّم المقاربات المختلفة حول مكانتها وعوائق تحقيقها لأهدافها ضمن منظومات الإصلاح المتتالية. فمنها ما يميل إلى عرض الأرقام والحصائل السنوية، ومنها ما يميل إلى ربطها بعلاقتها بالسياسات التنموية للدول المتخلفة أمام نظيراتها في دول العالم المتقدم. وتتجه أخرى لتمحيصها ضمن فلسفة العلوم الاجتماعية، وعلاقتها التاريخية بالعلوم التجريبية، ليحدث من خلاله

المقارنات المختلفة. وضمن هذا التلاقح والتنوع في الطرح؛ اتجهنا نحن لزاوية أخرى تُظهر الواقع الذي عليه البحث في الجامعات التي تُعدّ فيها العلوم الاجتماعية ناشئة ولا تزال تبحث لنفسها عن موقع للمشاركة في تطوير البحث العلمي في الجزائر على العموم.

فالمسائل الإدارية والتنظيمية، والعوامل المختلفة التي تحصل في مستويات التخطيط في إطار منظومة التعليم العالي، تشكل في مجموعها واحدة من تلك العوائق التي تحول دون تحقيق البحث العلمي لأهدافه. وبالرغم من أن سياسات الإصلاح المتتالية تتّجه نحو التخفيف منها، إلا أن مجموعة أخرى من العوائق التي يمارسها المجتمع من خلال مؤسساته وأفراده على الجامعة ككل، هي التي تجعل منها فاقدة لأهم مقومات وجودها، والمبنية على البحث العلمي. فالضغط الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل، يُضيّق عليها وعلى الباحثين مساحات الإبداع، بجعلها مطمحا للتحصيل فحسب، و مُبتغى للحصول على الشهادات التي يُرتجى من ورائها التوظيف فقط، والحصول على المكانة الاجتماعية والراتب المرتفع، وغيرها ممّا يجعل البحث العلمي مُقيّد ومحصور في مستوى بعيد عن المسؤولية المجتمعية التي لا تكون بهكذا تصوّر.

فكيف تظهر صور الضغط الاجتماعي على الجامعة مما يبعدها عن تحقيق مسؤولياتها المجتمعية؟ وكيف تتموضع المعيقات في كل مرة أمام تقدم البحث العلمي الاجتماعي؟ ذلك ما سنقدمه في ما سيأتي، بمقاربة لا يمكن حصرها بالمساحة التي يتطلبها المقال.

1. و اقع البحث الاجتماعي الأكاديمي

تحدد القوانين والمبادئ المتعلقة بتكوين و ترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي، العديد من البرامج الوطنية للبحث في مختلف ميادين البحث الأساسي والبحث التكنولوجي للتنمية والبحث التطبيقي خاصة منها القانون رقم98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي-1998-2002.كما تمّ إجراء تعديلات على البرنامج الخماسي 2002/1998 واعتماد برنامج مكمل 2012/2008، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية وترقية التنمية المستدامة في البلاد[1].

وضمن عروض التكوين التي يعمل بها نظام ل م د في الجامعة الجزائرية؛ وفي الكثير من الجامعات؛ فإن البحث الاجتماعي ركيزة أساسية ينبني عليها التكوين الذي يستمد تاريخيته منذ أن بدأ التعليم العالي مساره في ربط عملية التعليم بالبحث. فوزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي المؤشر الأول في مُسمّاها الذي يظهر للطالب على أن محصلة إعداده ستكون في مسارين خلال فترة الثمان سنوات المعروفة أكاديميا؛ مسار التعليم ومسار البحث. ولربما تبدو هذه الإشارة بديهية في ظاهرها؛ إلا أن المتابع لها في محصلات التكوين سيلمس غير ذلك. كون الذي يطغى هو المسار الأول فحسب؛ خاصة في العلوم الاجتماعية والانسانية، إن لم يتعداها في العلوم الدقيقة والتكنولوجية.

فالبحث هنا يبدأ بشكله البسيط لدى الطالب بالتعامل مع الإنتاج المكتوب في المراجع والمجلات ومواقع شبكة الانترنيت؛ وغيرها ممّا يمكن تقديمه في حصص الأعمال الموجهة كنشاط تعليمي، وليس بحثي. وهو مرتبط بالتقويم ورصد علامة في مقياس من مقاييس السداسيات الستة في مرحلة الليسانس، أو الأربعة في مرحلة الماستر. ثم يتطور ليظهر على شكل مذكرة نهاية التكوين في الدكتوراه، مرتبطا أيضا بعلامة تُرصد للطالب أثناء حصوله على شهادة التخرج. فإلى هذا الحدّ؛ يكون البحث مندمجا في مسار التعليم؛ وليس في مسار البحث كبحث علمي. بمعنى أن المنتوج الحاصل في عروض الأعمال الموجهة و في مذكرات التخرج؛ ما هو إلا فعل تعليمي خالص. وهو ما

---

[1] الأخضر عزي و نادية الإبراهيمي، تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستديمة (اشارة الى الحالة الجزائرية)، بحث مشارك في مؤتمر تطوير الأنظمة التعليمية العربية المنعقد في طرابلس يومي 22 و23 مارس 2019، ونشر في كتاب أعمال المؤتمر الصفحة 75. نقلا عن موقع مركز جيل للبحث العلميhttps://jilrc.com اطلع عليه بتاريخ 25.04.2019

يجعل الكثير من الطلبة يرفع سقف تفكيره إلى مستوى التأليف والإبداع؛ معتقدا في نفسه الوصول إلى مرحلة الإنتاج الفكري والوصول إلى الحقائق العلمية المفسرة لما يحصل من ظواهر في المجتمع.

يمكن أن ينجرّ العديد من الفاعلين في المنظومة الجامعية، نحو هذا الاعتقاد الذي يُدعمه المجتمع بالانطباع السائد حول دلالة الشهادة اجتماعيا (ليسانس أو ماستر). وعند انتقال الطالب إلى مستوى أعلى في مرحلة الدكتوراه سيستمر معه نفس التفكير، في أن التكوين في هذه المرحلة سيجعل منه باحثا، وفق ما تصفه لجان التكوين الجامعية بتسميته (أستاذ باحث). لكننا وبالعودة إلى الشكل الرسمي الذي يكون عليه طالب الدكتوراه[2]، وما يُطلب منه تحقيقه من مشاركات في ملتقيات وندوات، وتأليف لمقالات في مجلات مُصنفة، إلى جانب العمليات التعليمية التي ترافق ذلك، والفرص التي تدربه على التدريس، سنجد أن البحث العلمي الأكاديمي لا يزال يجعل من هذه المرحلة بمثابة تدريب و إعداد فحسب.

عندما ننظر للجامعة في مستوى العلاقة التعليمية في نظام ل م د ، ننجذب مباشرة نحو المستوى الدراسي كمعيار للحكم على فاعلية الجامعة من خلال علامات الطلبة، ومستوى المتخرجين وغيرها من العوامل التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقيس فاعلية النظام التعليمي الجامعي. إذ أن هناك مجال آخر غير ظاهر لعموم الطلبة ولعامة أفراد المجتمع، والمقصود به مخابر البحث الموجودة على مستوى الكليات والمعاهد، والمُنشأة خصيصا لأجل إدماج الجامعة في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ممّا يمكن أن تظهر من خلاله نتائج البحث العلمي الاجتماعي في الواقع. إلا أن ذلك يبقى قاصرا على فئة قليلة لا تعكس الأعداد الموجودة في الجامعات من الطلبة والأساتذة. ففي أحسن الأحوال تكون فرق البحث في المخبر الواحد في حدود الأربعة أو الخمسة بمشاريع يغلب عليها الجانب النظري والإداري، والبعيد عن الحياة الاجتماعية ومشكلاتها إلا ما ندر.

وبالرغم من أن مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في موقع جيد بالنسبة للجامعات الافريقية، حيث تمّ تصنيف ما لا يقل عن أربع وعشرين جامعة جزائرية في الترتيب الذي وضعته وكالة تحليل الأداء في الجامعة أفضل 200 جامعة في عام 2018، و الذي يعتمد فيه التصنيف على معايير: الاعتماد، مدة التدريب المقدم، هيمنة المحاضرات، ووفقًا لذلك تعد جامعات جنوب إفريقيا من بين أفضل الجامعات أداءً في القارة، حيث تضم ثماني جامعات في أفضل عشر جامعات ، قبل جامعة نيروبي، والجامعة الأمريكية في القاهرة.[3]

وبالعودة للتخصصات الجامعية الموجودة في الجامعات الجزائرية، فالمعروف أنه و في تخصصات دراسية مثل العلوم الاجتماعية، أنها تكون المرجع الذي تنبني عليه قضايا المجتمع في التحليل وكشف المشكلات الاجتماعية وعلاجها. والأهداف المرجوة من ذلك لا تقف عند حدّ التدريب على البحث فحسب وإغناء الرفوف بالدراسات التي لا تتجاوز أسوار الجامعة؛ بل إن ذلك مدعاة للوصول إلى عدة مسائل أهمها:[4]

.إدراك ومعرفة المشاكل الاجتماعية الأساسية.

.توفير تغذية دائمة تزيد من توضيح وصدق الأحكام والتصورات حول المشكلات الاجتماعية.

.فهم الحقيقة حول المشكلات الاجتماعية من خلال عمق دراستها.

.تشخيص الطرق السليمة والكفيلة بحل المشكلات الاجتماعية.

---

2 المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت 2008 و المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس و شهادة الماستر و شهادة الدكتوراه

3 الأخضر عزي و نادية الإبراهيمي، مرجع سابق، نفس الصفحات

4 فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص379و380

.فهم أسباب المشاكل الاجتماعية، وكيفية نشوئها للتمكن من تحديدها وتمييزها عن بعضها.

بالمقابل فإن المطمح الذي تسعى مخابر البحث نحو تحقيقه، من خلال البحث العلمي الاجتماعي، و تتشارك فيه مع مختلف التظاهرات العلمية من ندوات وملتقيات وأيام دراسية ومقالات في المجلات، هو الوصول بالجامعة إلى الاندماج في عمق المجتمع والوصول بأفراده إلى تنمية ثقافية شاملة، تتبعها المجالات الأخرى التربوية والاقتصادية والسياسية وغيرها مّما يجعل البحث فيها ذا أثر إيجابي، و لكن ذلك غير حاصل لأسباب متعدّدة. يظهر منه جزء بسيط في أحد المؤشرات التي يتهافت فيها الطلبة نحو إخراج بحوثهم في مرحلة الليسانس أو الماستر بصورة شكلية خاوية من روحها العلمية ومصداقيتها الاجتماعية، يُضاف لها تهافت طلبة الدكتوراه على جمع الرصيد من النشاطات والتدريس، ونشر مقال في مجلة مصنفة قبل مناقشة الأطروحة، كمؤشر آخر يُظهر العجز الحاصل لدى الكثير منهم على تحقيق ذلك. بحيث أن إكمال تحضير الأطروحة لم يصبح هو الشاغل للباحثُ بقدر ما يعجزه نشر المقال في المجلة المصنفة، وهو ما يعكس واقع البحث العلمي.

هذه القضايا الاجتماعية التي تشغل تفكير الباحثين، وضرورات التخرج للطلبة، وبعض مخابر الجامعات، تعيقها العديد من العوائق التي تدخل ضمن ما يسميه البعض (عوائق تحقيق المسؤولية المجتمعية). كون هذا التوجه من الجامعة نحو المجتمع يدخل ضمنها، فهي مسؤولية تنبني عليها الوظائف الأساسية الأربع للتعليم العالي: التعليم والتعلم؛ البحث العلمي؛ خدمة المجتمع؛ وتنمية الثقافة المجتمعية.[5]

2. المسؤولية الاجتماعية

تتعدد المداخل التي تتناول المسؤولية الاجتماعية في مجالات البحث المختلفة، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وفي مستوى التعليم العالي كخصوصية تتميز بها الجامعة، كونها الإطار الذي يربط بين كل ما سبق ويضيف لها عدد من المفاهيم من خلال مخرجاتها، في جميع الأزمنة وفي كل الأنظمة العالمية التي تراهن على التنمية الشاملة من خلال تطوير التعليم والتكوين في ميادين التعليم العالي عامة. لكننا إذا اتجهنا لتقديم تعريف لها في مستوى هذا المسار نجد من أهمها:

"أنها يعني (المسؤولية الاجتماعية) هي السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة للطلبة، وأعضاء الهيئات التدريسية والإداريين، مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية والمعرفية والتعليمية، وسوق العمل، وذلك من خلال حوار تفاعلي مع المجتمع لتحسين التنمية البشرية المستدامة."[6]

كما تعرف على أنها "مجموع استجابات الفرد على مقياس المسؤولية الاجتماعية، تلك الاستجابات التي تعبر عن إدراك الفرد لمسؤوليته عن سلوكه والتزامه أمام ذاته ونفسه وعن الجماعة التي ينتمي إليها، وتتضمن معرفة الفرد لحقوقه وواجباته نحو نفسه وأسرته وزملائه ووطنه، وهذا يتم من خلال الالتزام بتعاليم الدين وبالقيم الأخلاقية ويفهم مشكلات المجتمع وأوضاعه، والحرص على المشاركة الإيجابية والتعاون مع الآخرين من أجل المحافظة على المجتمع والعمل على تقدمه وازدهاره".[7]

فارتباط الجامعة بالمجتمع ينبني على مسؤولية ذات بعد أخلاقي بالأساس، ثم تتعداها لتشمل الجوانب الأخرى التي تنتظرها الكيانات الأخرى المكونة للمجتمع من التعليم العالي كمسار بنائي للكفاءات في مجالات شتى، في تنمية الثقافة الاجتماعية

---

[5] مجدي عبد الوهاب قاسم و صفاء احمد شحاتة، صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014، ص91

[6] سامر العرقاوي و موسى عجوز، مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، مداخلة منشورة بالمؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم: المسؤولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات). 3-2019/11/4، ص6، https://www.researchgate.net/publication

[7] جبالة محمد ومقدم مختارية وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسة التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، ط1 ، برلين، ألمانيا، 2019، ص12

لأفراد المجتمع، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتخريج الإطارات، وتكوين القيم وغيرها مما يجعل الجامعة أعلى فضاء تقاس من خلاله المجتمعات.

3. المسؤولية المجتمعية و الجامعة

فلسفة العلوم الاجتماعية وتاريخها؛ واستمرار وجودها ضمن حاضنة المعرفة العلمية العامة، تنقل للأجيال ما محصلته أن الواقع الاجتماعي هو مبعث تحقيق تلك العلوم لأهدافها، وهو البيئة التي تتلاقح فيها النظريات والتفسيرات التي تجعل منها خصبة وقابلة للتحديث والتجديد. ومهما يكن الفرع العلمي الذي يُدرّس في الجامعات، وما يُخصّص له من إمكانات ليستقل بذاته في جامعة بعينها أو كلية من كلياتها؛ فإنه يبقى لصيق الحاجة المجتمعية لوجوده. فما يحصل داخل المجتمع هو المحرك والحافز والبيئة التي تستثير الباحثين والعلماء على إنتاج المعرفة. وربما يكون لعلم الاجتماع أوفر الحظ في ذلك.

وما يتفق عليه أيضا عامة أفراد المجتمع ومثقفيه، وكل الفاعلين فيه من خارج الجامعة أو داخلها، هو أن الجامعة هي أرقى مستوى يمكن من خلاله دراسة قضايا المجتمع. وهي التي تسعى نحو حل مشكلات أفراده، وتزويدهم بالمعرفة والنظريات والتفسيرات لما يُستجد في حياتهم. بل هي المقصد الذي يُنتظر أن يرفع من ثقافة الأمة كلها وينقلها من مستوى إلى مستوى أرقى وأعلى من الفهم والتفكير والتحضر.

وتشير بعض الوثائق في هذا الصّدد إلى عدة وظائف للجامعة كتوفير التعليم لخريجي الثانويات؛ ومتابعة البحوث؛ وتكوين طاقات بشرية للمجتمع؛ وتوفير التخصص المهني والاقتصادي والحراك الاجتماعي؛ والخدمات، وتوفير النخب، وتحقيق تكافؤ الفرص وإعداد الأفراد للأدوار القيادية.[8]

إذا فبين أن يكون المجتمع بيئة لتطور العلوم الاجتماعية خاصة، وبين أن تكون الجامعة بيئة أخرى لتزويده بما يحصل به بقاءه واستمراره وتطوره. تحصل المفارقات التي قد نرى فيها هذا المسار الطبيعي هو السائد، أو يحصل العكس؛ ويفقد كلٌّ منهما موقعه تجاه العلم. فتصبح الجامعة هي الواقعة تحت المجهر، ويصبح العامة من أفراد المجتمع هم الماسكون بعدسته. وللأسف فالانطباع السائد في مجتمعنا يشير إلى أن هذه المفارقة هي الواقعة، وأن الجامعة غير قادرة على بحث قضايا المجتمع. وقد نحتاج في ذلك إلى أدلة علمية ودراسات تثبت ذلك، إلا أن بعض المؤشرات السائدة في المجتمع أو الجامعة تعكس ذلك. وهي لا تتجه نحو عمليات التعليم الجامعي المرتبط بمشكلات المنظومة التربوية، بل بجانب البحث العلمي الذي لا نعتبر فيه الجامعة مجرد ثانوية للكبار كما يسميها البعض.

أول المؤشرات يظهر في الطرق التقليدية المبنية على الأساليب الكلاسيكية في البحث، بعيدا عن واقع المجتمع. فتمسُّك مؤسسات التعليم العالي بمختلف تخصصاتها بالطرق المعروفة في التدريس والبحث، غير منسجمة مع واقع الطلبة المندمجين في منظومات معرفية إلكترونية توفرها الإنترنيت والفضائيات.[9]

فالأجيال الملتحقة بالجامعة في السنوات الأخيرة هي أجيال إنترنيت، تسيطر عليها الجاذبية التي تتميز بها من تطبيقات وألعاب، و فضاءات تواصلية وغيرها مما يجعل الحياة التي يعيشونها تميل إلى ما يشبه الاغتراب. فالاندماج في المنظومة الإعلامية العالمية والتطلع للحياة الافتراضية التي يلمسونها من خلال شبكاتها، تفرز تصورا غير واقعي لما تقدمه الجامعة. بمعنى أن هذه الأخيرة متخلفة على ما يتابعونه لدى المجتمعات الغربية والخليجية والآسيوية في أنظمة التعليم والتوظيف والحياة المختلفة ككل عن الواقع المعاش. ولولا أن الجامعة مسار مفروض للالتحاق بالوظيفة لكان الأمر مختلفا بالنسبة لهم.

---

8 محسن خضر و حامد عمار، مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008، ص86

9 مجدي قاسم وآخرون، تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2013،ص77

مؤشر آخر يُظهر التناقض الحاصل في علاقة المجتمع بالجامعة وبالمسار الطبيعي المُشار إليه سابقا، يظهر في ضغط المجتمع على الجامعة من خلال ربط التعليم العالي بالتوظيف، والحصول على أعلى قدر ممكن من الشهادات لتحسين الدخل والمكانة الاجتماعية بكل الطرق المتاحة. وربما يكون الجانب المشروع من ذلك مطلب منطقي كون الجامعة من وظائفها العمل على ذلك. لكن هذا الضغط يبعث على بروز مشكلات تتصادم مع الإمكانات المتوفرة للجامعة، من حيث الوسائل والتأطير و البرامج والمخططات والسياسات التي لا يتفهمها طالب الشهادة، خاصة منها ما يتعلق بجانب البحث العلمي.

يندرج هذا المؤشر أيضا ضمن مفهوم المسؤولية المجتمعية التي يسود فيها المفهوم القاصر على أن الجامعة ملزمة بتقديم وظيفة للفرد ومن خلالها مكانة محترمة و حياة كريمة. لكن المسؤولية المجتمعية مفهوم أوسع وأعمق بكثير، فهي التزام من الجامعة نحو المجتمع في أنشطتها التعليمية والبحثية والخدمية بما يبعث على تكوين أفراد حاملين لمسؤوليات تنموية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها، وفق مبادئ وقيم العدالة والمساواة والمصداقية، وتعزيز حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.10

4. عوائق تحقيق البحث العلمي

يعترض البحث العلمي في تحقيق أهدافه المجتمعية العديد من المعيقات التي يتعلق بعضها بالمسؤولية المجتمعية نفسها؛ والبعض الآخر بالمؤسسة الجامعية، و أخرى بالمجتمع:

فالمعيقات في مستوى المسؤولية المجتمعية تظهر في الغموض الحاصل لدى الفاعلين بالنسبة لمسؤوليات الجامعة تجاه المجتمع. والخلط بين وظائف الجامعة في خدمة المجتمع وبين المسؤولية المجتمعية. يُضاف لذلك الصعوبة في تطبيق الجامعة لمسؤولية المجتمع بسبب المتغيرات الحضارية والثقافية والدينية والقانونية والأخلاقية.[11]

المعيق الأول: الغموض لدى الفاعلين في الجامعة

فالفاعلين في الجامعة ذوو تخصصات ووظائف مختلفة، البعض منهم ينظر إليها من زاوية التعليم كغيرها من مؤسسات التعليم، وينتظر منها التحصيل المرتبط بالنجاح المدرسي والحصول على الشهادة فحسب. والبعض الآخر ينظر لها كمؤسسة إدارية للوثائق والالتزامات الإدارية وتطبيق اللوائح والقرارات الفوقية شكلا فقط بالتقارير والنشاطات الهيكلية كغيرها من الإدارات العمومية المطالبة بالتنفيذ، وحشد الملفات في مواقيت، ورزنامات سنوية ودورية، تتماشى و القوانين الرسمية. في حين يتجه البعض الآخر إلى الجانب المادي منها والمتعلق بالسنوات المالية وما يترتب عنها من أجور وميزانيات للصيانة والخدمات وغيرها مما يجعلها هي الأخرى كمثيلاتها من المؤسسات الاقتصادية.

هذه المناشط التي تشغل الفاعلين في الجامعة تبدو طبيعية وضرورية ولا يمكن الاختلاف على ضرورة التركيز على سلامة مساراتها وتسييرها والتخطيط لها بدقة، هي وغيرها ممّا لم نذكر من العمليات التي تبدو فيها الجامعة مدينة صغيرة متكاملة الأنساق. لكننا وبالسؤال البسيط الذي لا يتنافى وما سبق من وظائف نقول: لماذا تُسخر كل تلك الإمكانات البشرية والمادية وتلك الهياكل والأبنية والطاقات؟ الإجابة أيضا قد تبدو بديهية وهي أنها لأجل تحقيق مردود مقبول في مستوى الأداء لأهداف التعليم العالي والبحث العلمي. ولعلنا نتفق جميعا على أن جامعاتنا ووفق التصنيفات العالمية لا ترتقي إلى مستوى القبول في ذلك.[12] وهو ما يجعلنا نعود إلى أن أولى العوائق تكمن ليس في ضعف التحصيل ولا في ضعف مستويات البحث، ولا في كفاءة الخريجين، وإنما في الغموض الحاصل لدى الفاعلين بالنسبة لمسؤوليات الجامعة تجاه المجتمع كما أشرنا من قبل.

المعيق الثاني: الخلط بين وظائف الجامعة وبين المسؤولية المجتمعية

10 مجدي عبد الوهاب قاسم و صفاء احمد شحاتة، مرجع سابق، ص91

11 المرجع السابق، ص93

12 نسمة مسعودان، معوقات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للدراسات والأبحاث، جامعة جيجل، ع4.أكتوبر2018، ص15

ابتداء فإن أول المعنيين بالوظائف هم الطلبة والأساتذة ثم يلحق بهم بقية الفاعلين. فوظائف الجامعة كما أسلفنا والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية ثقافته، تقابلها المسؤولية المجتمعية المتمثلة في أهم غاية تصبو إليها الجامعة، وهي تكوين الأفراد الحاملين لمسؤوليات أخلاقية و ثقافية وتربوية وسياسية واقتصادية انطلاقا من مختلف عملياتها في التعليم والبحث. وهاهنا يحصل الخلط بين الوظائف ومتطلبات المسؤولية؛ إذ أن المجتمع وانطلاقا من أكبر مؤسستين يتكون فيهما الفرد(الأسرة والمدرسة)؛ ينشأ على فكرة المستقبل الذي تتمناه كلّ منهما بتحقيق أفضل النتائج وأعلى المراتب وأقوى الشهادات وغيرها من التصورات التي تكبر مع المتعلم منذ طفولته، وتستمر في النموّ في مخيلته بتدعيم المجتمع ليتشكل ذلك الخلط بين وظائف الجامعة ومسؤوليتها المجتمعية.

المؤشرات هنا كثيرة في إبراز ذلك؛ نبدأها بمسألة التوجيه كفعل حاصل في حياة المتعلم قبل وأثناء التحاقه بالجامعة. إذ أن ما يتحصل عليه طوال فترة تمدرسه في التعليم القاعدي من علامات في الامتحانات مضافا إليها معدل نجاحه في امتحان البكالوريا، يكون هو الباب الذي يوجهه إلى تخصص دراسي في الجامعة، لكنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتماشى وقدراته الفعلية التي يمتلكها. فالجامعة تتلقاه وفق الأرقام التي حققها في الامتحانات (معدلات المواد الدراسية) وتسعى نحو تكوينه اعتبارا منها كقاعدة بنائية لمستقبله العلمي. وهذا ما نراه حاصلا كمسار معروف بين التعليم القاعدي والتعليم العالي. والخلط يحصل هنا في تصورات الطلبة وأفراد المجتمع في أن الوظائف التي ستمارسها عليه الجامعة ستكون في تخريجه بعد عدد من السنوات حاملا لشهادة معينة يعود بها إلى المجتمع ليشبع حاجته، وهو ما يتضاد مع المسؤولية الملقاة على الجامعة في أنها تعيده للمجتمع حاملا لشخصية متكاملة البناء ثقافة وأخلاقا و سياسة واقتصادا وغيرها مما هو من متطلبات المسؤولية المجتمعية.

المعيق الثالث: اختلالات التكوين على البحث

تشير كثير من الدراسات الأكاديمية إلى أن إنتاج الباحثين في غير ما هم ملزمون به من بحوث مرتبط بشهادة أو ترقية او ما شابه؛ لا يحقق أهداف السياسة المسطرة في التعليم العالي، ولا يتعداه أيضا إلى حاجات المجتمع، ولا إلى تحقيق التنمية. وليس ذلك إلا لضعف التكوين الذي يتلقاه الطالب على البحث. هذا الذي يستدعي حضور عدة أسباب تشارك متفرقة أو مجتمعة في إحداث الاختلالات في تكوين الباحث:

.القسم الأول من هذه الأسباب يرجع لعروض التكوين نفسها على ما تحتويه من مقاييس، إذ أن المحاضرات والأعمال الموجهة التي يشارك بها الطالب، لا زالت تقليدية وتتعامل مع المستجدات المعرفية بشكل لا يتماشى والمتغيرات الحاصلة في المجتمع، فعلى سبيل المثال لا زالت تُدرّس في أقسام العلوم الاجتماعية نظريات كلاسيكية نتجت في القرن الماضي في بيئات وظروف تختلف كلية على ما هو حاصل في مجتمعات اليوم. وبالمقابل تُستدعى قوانينها وتحليلاتها في تفسير ظواهر لم تعد موجودة أصلا وإن وجدت فهي أكثر تعقيدا بعوامل أخرى مرتبطة بالتكنولوجيا والتطورات الحاصلة على أكثر من صعيد. ونحن هنا لا نقصد ما هو أساس ومرن وتنبني عليه النظريات الأخرى، ولكننا نقصد المعرفة الضيقة التي تتكون لدى الطلبة من خلال البرامج الموجودة في المقاييس والارتباطات التي تمنعهم من المرور إلى ما استجد منها أو نقدها أو جاء بديلا عنها.

وهذا ما تدعمه الكثير من الدراسات التي تصنف البحوث العربية عامة وليس الجزائرية فقط، على أنها غير أصيلة وتعمل وفق سيادة فكرة التبعية العلمية، وتعمل على معالجة مشاكلها بنظريات الغير، رغم اختلاف المجتمعات في الثقافة والدين وغيرها مما يجعل البحوث العربية غير مبدعة وتعمل على اجترار وتكرار جهود غيرها، وتركز على حقول ومجالات معرفية معينة، وإهمال

أخرى لها علاقة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه وفق تقارير أهمها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 الذي أشار إلى ذلك.[13]

. القسم الثاني يتعلق بنظام التقويم في الامتحانات، إذ أنه يحاصر الطالب في زاوية يمنعه من خلالها من التوسع في المعارف، والبحث في غير ما يُقدمه له الأستاذ، ليظل هاجس الأسئلة التي ستكون في الامتحان مسيطر على العقل الباعث على البحث لديه. ويظهر ذلك في الامتحانات الخاصة بالمحاضرات على الأخص. أين تكون في معظمها استرجاع للمعلومات واستظهار لها. كما أن الطريقة التي يحصل بها الطلبة على المحاضرات هي الأخرى غير فاعلة ولا تستند لاستراتيجيات متطورة تتناسب وتطور المعرفة.

.القسم الثالث يرجع لتكوين الأساتذة نفسه، حيث أن غالبية الأساتذة الموجودين في التعليم العالي تكونوا بالنظام الكلاسيكي ومن ثمة تفاعلوا مع نظام ل م د. وبالتالي فتجانس المعلومات هنا وهناك فيه الكثير من المتغيرات ويحتاج إلى جهد للوصول إليه، خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما يحتاج إلى تنسيق لما يمكن أن يُقدم للطلبة، وهو ما لا نجده متاحا لعدة أسباب يرجع بعضها للنظام التعليمي أصلا، والبعض الآخر لمسائل إدارية وهيكلية من توفر لمرافق وفضاءات تُيسر ذلك، وعوامل أخرى مرتبطة بالمنظومة الجامعية ككل.

. القسم الرابع يرجع للهوة الحاصلة بين عمليات التدريس؛ وعمليات البحث. فالمفروض أن بدايات التكوين على البحث تبدأ من خلال الأعمال الموجهة، التي هي جزء من عملية التدريس. والطالب يُستهدف في تكوينه ان يدرس القواعد التنظيمية والمنهجية والعلمية للبحث. ولا يمكن له أن يتمكن من الوصول إلى مرتبة الباحث إلا إذا درس وتدرّب على العديد منها، لكنه غير حاصل . والواقع يعكس ذلك .وهو ما نلمسه من خلال خبراتنا. وقد تكون طرائق التدريس التي يمارسها الأستاذ هي السبب في ذلك، إلى جانب الفاعلية التي يفتقر لها الطلبة في تقديم عروضهم وبحوثهم في حصص الأعمال الموجهة.

المعيق الرابع: عوائق الإنجاز لمذكرات التخرج في الليسانس والماستر

رُغم أن مذكرة التخرج هي جزء من عمليات التكوين أو محصلة لها؛ إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى إدراجها ضمن البحوث العلمية الأكاديمية التي تعكس حقائق علمية عن الواقع. مع أن تطبيقاتها الميدانية تحصل في المؤسسات المكونة للمجتمع الذي يعيش فيه الطلبة. وأسباب ذلك كثيرة؛ بعضها يرجع للتكوين الذي أشرنا له سابقا، وبعضها لعمليات الإشراف التي تتم بين الأساتذة وطلبتهم وما يترتب عنها من مشكلات ككثرة الطلبة مقارنة بالمشرفين، وبعضها لطرق إنجازها والوقت المتاح لها، وطرق مناقشاتها، وأسباب أخرى تختلف من كلية لكلية ومن جامعة لأخرى. هذا إن لم نرفع نفس المستوى لأطروحات الدكتوراه التي هي الأخرى حبيسة الرفوف، ولصيقة المواقع الجامعية دون الاستفادة منها فيما يجعل الجامعة فعلا ذات تأثير إيجابي في التنمية الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المنتظرة منها.

كما تشترك الكثير من مذكرات التخرج في تكرار عدد من الأخطاء التي تعيق البحوث من ظهورها بالشكل المناسب لها، نجد من أهمها الاختلالات الفاضحة في عمليات التوثيق للمراجع المعتمدة في بحوثهم. وغياب الدقة والحجة في التعبير في متون بحوثهم، وغيابه أيضا في بيان طرق اختبارات فروض دراساتهم. ويُضاف لذلك الغموض الذي يظهر في فهم المشكلات الاجتماعية المطروحة في البحث من طرف الطلبة.[14]

[13] لعلى بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، مقال منشور بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع12، جوان2014، ص08

[14] سلاطنية بلقاسم و حسان الجيلاني، أسس البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،الجزائر، 2003، ص183

معيقات أخرى:

تعترض البحوث العلمية معيقات أخرى لا يمكن حصرها فيما سبق، ولكنها تجتمع معها في الحيلولة دون الوصول إلى مستويات متقدمة من فاعلية البحث العلمي في ترقية أداء الجامعة. يتعلق بعضها بجانب الاتصال والتواصل كقلة التعاون بين الباحثين المتخصصين والمراكز البحثية، وعدم توفر قاعدة بيانات لتسهيل ذلك. وأخرى بالجانب التربوي الثقافي، كعدم تنشئة المتعلمين على البحث منذ الصغر ناتج عن اختلالات المناهج التربوية.[15]

كما تعيق البحوث أيضا مسألة العمر البحثي إن جاز التعبير، والتي تُقاس بها الأعمال والمنجزات في الجامعات من تأليف واختراع وإنتاج ذا تصنيف عالمي. فنجد الغزارة التي تفرضها عالمية المعرفة وسرعة انتشارها ما يضغط على طلبة وباحثي التخصصات الاجتماعية في العديد من الدول العربية وخاصة منها الجزائر فيؤخرها عن التفاعل بنفس الوتيرة التي يحصل بها البحث العلمي في الجامعات العريقة والعتيدة. ويكون أكثر في الجامعات الناشئة في المدن الداخلية.

نختم بمعيق أخير لما سبق وما هو بآخرها؛ يتضمن الذات الفردية للباحثين، التي تنموا فيه فكرة البحث عن تحقيق المصلحة الشخصية والتفوق الفردي كمسعى ينشأ عليه المتعلم منذ الصغر، والبحث عن أساليب الاستفادة من كل ما توفره الهيئات الوصية في التعليم العالي والبحث العلمي، على أنها حقّ يُرتجى تحقيقه. فإن لم يكن من دافع شخصي فهو بتدعيم من المجتمع ومن الأسرة خاصة. فالبحث في بادئ الأمر وفي نهايته خدمة إنسانية وقيمة خلقية وغاية دينية ترتقي بصاحبها إلى مرتبة يستوي فيها الآخرون مع حبّ النفس أو هم أكثر.

4 . خاتمة

الواقع الذي عليه البحث العلمي في الجزائر لا زال يشير إلى أن المستوى الذي خطّط له الفاعلون في إصلاح التعليم العالي في كل مرة، لا زال بعيدا عن الأهداف التي تتناسب والمسؤوليات الجمّة التي تنتظر البلاد في هذه المرحلة العصيبة، التي لا يُسمح فيها بالتخلف عن السيرورة المتسارعة لتقدم المعرفة. ففي الأزمنة السالفة التي كانت المخططات التي تُنتظر من الجامعة تنبني على خيارات التنمية بصورة أساسية من موقع الضعيف أمام القوي، بمعنى الدول المتخلفة أمام الدول المتقدمة، أصبحت تتجه تحت الضغط الإيجابي نحو إلغاء هذا التصور بالبحث عن المنافسة بأشكال غير تقليدية، وذلك بالمراهنة على مخزون الأدمغة المنتشر في البلاد وفي العالم الأوربي وأمريكا، وحتى في روسيا والصين وكل من هم في حلبة الصراع.

لقد كانت الجامعات العربية وبالأخصّ في مجال البحث العلمي، حبيسة الانتظار والترقب في الجديد الوارد من خارج البلاد، ولكن الواقع التكنولوجي والمتغيرات الحاصلة في آلياته التي على رأسها منظومات الأجيال الرابعة والخامسة من الإنترنيت اليوم، أصبحت ساحة غير تقليدية، مفتوحة على احتمالات الهيمنة بأشكال غير مسبوقة، يمكن للدول المتخلفة والعربية على الخصوص رفع مستويات التحدي من خلال طاقاتها البشرية المندمجة في البحث العلمي العالمي، أن تعيد لجامعاتها الأمل في اختراق المراحل التاريخية المعتادة للتطور، ورفعها إلى مستوى غير مسبوق من الإنتاج الفكري والعلمي.

ولن تتأتى للجامعة من خلال استراتيجيات التخطيط والتطوير للبحث العلمي من ربطه بالمجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية التي تلقي بها جميع مكونات المجتمع على الجامعة، أن تصل إلى مستوى يرفع من ثقافة الأفراد ويدفعهم نحو تحمل مسؤولياتهم المجتمعية دون مراجعات مستمرة لسيرورة البحث العمي واتجاهاته نحو التنمية الفعلية المتكاملة علميا تربويا ثقافيا واقتصاديا، دون إغفال المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري الذي لا تصلح فيه منظومة التعليم العالي بعيدا عن الثوابت الوطنية.

[15] محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 2007، ص81 و82

5 . توصيات

يمكن من خلال ما سبق طرحه تقديم بعض التوصيات التي تتناسب وحجم البحث نوردها فيما يلي:

.ترقية الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية في مجال منظومة التكوين والتعليم داخل الجامعة، من خلال التنظيم والمسؤولية والاستدامة. فالمسؤولية الاجتماعية التزام وسعي نحو الرفاه لكافة أفراد المجتمع وهي أداة قوية لتنظيم أداء أي منظمة أو هيئة مهما كان نشاطها.[16]

. تدعيم المناهج التربوية بأساليب معاصرة لتنشئة المتعلمين على أساليب البحث العلمي الهادف. وعمل المجموعات المشترك والهادف.

.تفعيل منصات البحث العلمي وطنيا وعالميا، وتدريب الطلبة الجامعيين على كيفيات الولوج إليها والتفاعل معها.

. إدراج مقاييس مرافقة لمقياس المنهجية، تتضمن التعريف بالمكتبات الإلكترونية، والتطبيقات المبنية عليها لتمكين الطالب من المطالعة الإلكترونية والانخراط في مكتبات وطنية وعالمية عن بعد.

.تفعيل وسائل التعليم والبحث الإلكتروني عن بعد، ماديا باللوحات والحواسيب، وتيسير الإنترنيت للطلبة والباحثين ورفع التدفق فيها.

. تخطيط آليات حديثة للاستفادة من الأدمغة والطاقات الموجودة بالخارج في مجالات البحث العلمي الأكاديمي، دون الضرورة لعودتها ووجودها داخل البلد.

.نشر الثقافة الإيجابية التي تشجع الباحثين على تحدّي العقبات والعوائق لأجل المصلحة العامة للجامعة الجزائرية وبعيدا عن المصالح الشخصية.

قائمة المراجع

.مراجع عربية

1 . محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 2007

2 . جبالة محمد ومقدم مختارية وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسة التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، ط1، برلين، ألمانيا، 2019.

3 . سلاطنية بلقاسم و حسان الجيلاني، أسس البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،الجزائر، 2003.

4 . مجدي عبد الوهاب قاسم و صفاء احمد شحاتة، صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014.

5 . محسن خضر و حامد عمار، مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل، الدارالمصرية اللبنانية، القاهرة، 2008.

6 . مجدي قاسم وآخرون، تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2013.

[16] جبالة محمد ومقدم مختارية وآخرون، مرجع سابق، ص34

مقالات ومو اقع إلكترونية

7. الأخضر عزي و نادية الإبراهيمي، تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستديمة (اشارة الى الحالة الجزائرية)، بحث مشارك في مؤتمر تطوير الأنظمة التعليمية العربية المنعقد في طرابلس يومي 22 و23 مارس 2019، ونشر في كتاب أعمال المؤتمر الصفحة 75. نقلا عن موقع مركز جيل للبحث العلميhttps://jilrc.com

8 . سامر العرقاوي و موسى عجوز، مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، مداخلة منشورة بالمؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم: المسؤولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات). 3-2019/11/4، https://www.researchgate.net/publication

9. فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

10 . لعلى بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، مقال منشور بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع12، جوان2014.

11 . نسمة مسعودان، معوقات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للدراسات والأبحاث، جامعة جيجل، ع4.أكتوبر2018.

12 . المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت 2008 و المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس و شهادة الماستر و شهادة الدكتوراه.